الثورة
السبت 18 ذو الحجه 1433هـ 3 نوفمبر 2012م العدد (17517)

وزير النفط والمعادن لـ«الثورة»

تقليل استهلاك الديزل واستغلال الغاز المحروق ضرورة ملحة لتطوير موارد الدولة

الثورة / قاسم الشاوش

وجه وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس هيئة استكشاف وإنتاج النفط وشركة بتروا مسيلة بضرورة تطوير وتفعيل البرامج الفنية والاستكشافية والإشرافية، وإعداد خطة جديدة لتقليل استهلاك الديزل في عمليات التشغيل واستغلال الغاز المحروق في القطاعات النفطية، وبدء تنفيذها في حقول المسيلة وفي بقية القطاعات البترولية الاخرى .

وقال وزير النفط والمعادن في تصريح خاص لـ«الثورة» أن هذا الإجراء يأتي ضمن مصفوفة من الأولويات التي تعمل الوزارة على ترجمتها على الواقع العملي، وترسيخها كقاعدة ضرورية وحتمية يجب ان يلتزم بها الجميع لما لذلك من اهمية كبيرة من شأنها ترشيد استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية اثناء العمليات الاستكشافية والإنتاجية، ولما يلبي طموحات وتنمية اقتصادنا الوطني.

وأكد ان الفترة المقبلة ستشهد اليمن خلالها نشاطاً استثمارياً في مختلف المجالات وان قطاع النفط يمثل الركيزة الاولى لتحريك بقية القطاعات، وان مثل هذه الخطوات المنظمة لاستغلال الموارد واستثمارها ستحقق فوائد كبيرة وسيكون لها نتائج مثمرة على الاقتصاد، وانه قد أن الأوان لإيجاد أسس وتشريعات تحفز الشركات وتحمي الموارد من الاستنزاف، وتكفل استغلالها الاستغلال الأمثل لما يعود بالنفع على الصالح العام.

وأوضح الوزير دارس أن تقليل استهلاك الديزل « ولو بنسبة 50%، واستغلال الغاز الذي يتم حرقه في القطاعات النفطية « سيشكل موردا جديدا لخزينة الدولة، والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا .

وكشف وزير النفط والمعادن عن توجه الوزارة لإنشاء شركتين وطنيتين للبترول والمعادن، تعنيان بالاستثمار في قطاع النفط والغاز والمعادن مؤكدا ان الوزارة ستقدم كافة التسهيلات المتساوية للشركات الراغبة بالاستثمار من القطاع الخاص المحلي والأجنبي ولجميع المستثمرين، والعمل على قاعدة ونهج الشفافية والوضوح ...

إنشاء شركتين وطنيتين للبترول والمعادن والبدء في تنفيد مشروع خزانات رأس عيسى

واضاف ان الوحدات المختصة في وزارة النفط وبالتعاون مع الجهات المختصة تقوم بدراسة كيفية الاستفادة من كافة الموارد المتاحة، وتأمين أعمال المنشآت والمشاريع الاستثمارية والبنى التحتية لقطاع النفط وحمايتها، لمايجسد الخطط الاستثمارية والتنموية لوزارة النفط وتوجهات الحكومة الهادفة الى دعم الجهود والأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الشركات الاستكشافية والإنتاجية في بلادنا ...مشيدا بالجهود المضاعفة التي يقوم ببذلها منتسبو وزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها، وما تقوم به الشركات البترولية والتي عاودت نشاطها في القطاعات البترولية وأبدت رغبتها بدخول قطاعات جديدة للاستثمار ومواجهة كل التحديات في ظل الاستقرار السياسي والاجتماعي في الوقت الراهن .

وقال دارس سيتم دعم جهود الوحدات التابعة، لتعزيز أدائها وبرامجها ومهامها المتعلقة بالإشراف والمتابعة،والعمل على تطوير الكفاءات والموارد البشرية التي تمثل اغلى ثروة لليمن .

وأشار وزير النفط والمعادن الى ان الوزارة بصدد البدء بالإجراءات الخاصة بتنفيذ مشروع خزانات رأس عيسى النفطي، والذي سيكون من المشاريع الاستراتيجية التي تسعى الوزارة لتنفيذها، خصوصا مع العمر المتقادم للخزان العائم « صافر « . منوها الى ان مشروع خزانات رأس عيسى يعد من الاهداف المهمة لتطوير البنية التحتية للمنشآت النفطية، ويمثل مشروعا استراتيجيا لتوفير طاقة تخزينية كافية للنقط الخام المنتج من القطاع 18 ومن القطاعات المجاورة.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية تنمو بنسبة 21%

كتب / علي البشيري

● حققت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية نمواً في الثمانية الاشهر الأولى من العام الجاري " يناير – أغسطس 2012م" بنسبة 21% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2011م حيث زادت بنحو 361.1 مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية ارتفاع الميزانية الموحدة إلى 2075.9 مليار ريال مقارنة مع 1714.8 مليار ريال خلال نفس الفترة.

وسجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية انخفاضا في شهر ديسمبر 2011م بمقدار 0.3 مليار ريال وبنسبه 0.02% مقارنة بارتفاع في بشهر نوفمبر 2011م بمقدار 11.8 مليار ريال وبنسبة 0.7%.حيث تراجعت الميزانية الموحدة إلى 1765.8 مليار ريال مقابل 1766.2 مليار ريال .

وكانت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد انخفضت في نهاية يونيو2011م بمقدار 2.1 مليار ريال أو ما نسبته 0.2% مقابل انخفاض وقدره 40.8 مليار ريال ونسبته 2.3 % في شهر مايو 2011م .

الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهر تحسناً ملحوظاً خلال الفترة 2009–2007م، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول– الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام 2009 بلغ 1676.5 مليار ريال مقارنه بمبلغ 1545 مليار ريال في العام 2008م بزيادة قدرها131.5 مليار ريال وبمعدل نمو بلغ8.5 %، بينما كانت عام 2007م نحو1300.4 مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ 18.8% مقارنة بالعام 2008م.

اليمن تعول على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للعائدات خلال الأعوام القادمة

كتب / محمد راجح

يتصدر الغاز الطبيعي اهتمامات اليمن كمصدر رئيسي للعائدات خلال الفترة القادمة التي تتطلب تنويع الإيرادات وتوسيع هيكل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مورد وحيد ويعاني محدودية الإيرادات وشحة مصادر الدخل.

وطبقاً لتقرير اقتصادي حديث فإن ما تتمتع به اليمن من احتياطيات كبيرة من الغاز المسال تعتبر غنية بالموارد التي يمكن استغلالها وإحداث دفعة قوية للاقتصاد الوطني وزيادة النمو خلال الفترة القادمة.

وشكلت جولة الرئيس الخارجية مؤخراً والتي شملت فرنسا دفعة قوية لاستثمار هذا المورد الاقتصادي الهام بعد النجاح الكبير لجهود الرئيس والتوصل لاتفاق مع شركة توتال الفرنسية على تعديل أسعار الغاز المصدر للخارج .

ومن المتوقع انعكاس هذه الخطوة الهامة بشكل ايجابي في زيادة عوائد اليمن من تصدير الغاز وبالتالي تمويل رفد خزائن الدولة بإيرادات تساعد على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويعتبر خبراء اقتصاد مشروع الغاز الطبيعي المسال اكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن المعاصر، نقطة تحول هامة ومحطة رئيسية في مسار الاقتصاد الوطني الذي يحتاج لدفعة نمو قوية وكذا دخول اليمن نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.

وتصل كمية الإنتاج الكلية للمشروع البالغة كلفته 4.5 مليار دولار الى 6.7 مليون طن متري سنويا، وسيتم تصدير نحو 2500 ناقلة غاز خلال الخمسة والعشرين عاما القادمة بمعدل يتراوح بين 100 الى 105 ناقلات كل عام، وسيساهم المشروع في رفد الإيرادات بحوالي 30 – 50 مليار دولار.

ويشير الخبراء الى أن هناك مؤشرات على أن الغاز الطبيعي مُبشر وقد يصبح مصدرا مهما للعائدات في المستقبل، لكن يجب الحرص على ألا يلعب دورا مماثلا للنفط، فيتسبب في خنق التنمية وجهود تنويع الاقتصاد.

ويحتاج اليمن في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن إلى مساندة كبيرة خاصة وغير معتادة، على الصعيدين المالي والتقني وتمويلات مناسبة لمشاريع التنمية الاقتصادية وخلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والخارجية.

ويشكل النفط حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي ونحو ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية و90 % من الصادرات الأمر الذي يؤكد أهمية توجه اليمن خلال الفترة القامة في البحث عن موارد إضافية جديدة مثل مشروع الغاز الطبيعي المسال بهدف تنويع مصادر الاقتصاد.

وعلى الرغم من المشكلات المتنوعة التي صاحبت اداء الحكومة في قطاع النفط إلا أن الحكومة سعت جاهدة إلى توفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية والغاز البترولي المسال وتوسيع اعمال التنقيب والاستكشاف عن النفط واستمرار تصدير الغاز الطبيعي الى الخارج.

وفي هذا السياق تم العمل على تغطية حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية والغاز خلال الفترة القادمة بالاستيراد من الخارج عن طريق الشراء لـ(28.962) طناً ومن المعونة السعودية (25.323) طناً ومن الكمية التي تم سحبها من معامل صافر البالغة (76.053) طناً نظراً لتعرض خطوط انابيب النقل لاعتداءات متكررة .

كما تم رفع القدرات الانتاجية لمادة الغاز البترولي بالاستمرار في استكمال إنشاء الوحدة الجديدة لانتاج الغاز البترولي المسال في صافر من خلال الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وتصدير الغاز الطبيعي للخارج، وكذا الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الغاز والمعادن وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية لاستغلال هذا القطاع الاقتصادي الواعد.

32 مليار ريال عجز الموازنة في النصف الأول من العام الجاري

خاص /الثورة

أوضح تقرير حكومي أن التنفيذ الفعلي الاولي للموازنة العامة للدولة أظهر عجزاً صافياً بمقدار 32 مليار ريال .

وبينت إحصائية مالية الحكومة أن العجز انخفض بمقدار 248.8 مليار ريال مقارنة بالعجز المقدر لنفس الفترة والبالغ 280.8 مليار ريال وبانخفاض يصل إلى 88.6% من إجمالي العجز المقدر.

وكان خبراء اقتصاد قد أكدوا أن فوائض الموازنة العامة للدولة المتحققة خلال العامين (2000م – 2001م) والتي تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (5.6%) عام 2000م و(2.1%) عام 2001م قد تحولت إلى عجز دائم خلال الفترة (2002م – 2010م) (عدا عام 2006م الذي تحقق خلاله فائض بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.4%)) .

ولفت الخبير الاقتصادي أحمد حجر إلى أنه على الرغم من التذبذب الكبير في حجم ونسبة العجز من سنة لأخرى ، إلا أن الإتجاه العام للعجز كان نحو الإرتفاع ، حيث ارتفعت النسبة من (0.66%) عام 2002م إلى (2.6%) عام 2003م ثم تراجعت لتصل عام 2005م إلى (1.0%) ليرتفع العجز مرة أخرى عام 2007م (وبنسبة تصل إلى (5.67%) من الناتج المحلي الإجمالي ليصعد إلى أعلى مستوى له عام 2009م بما نسبته (8.88%) ثم انخفض عام 2010م إلى (4.25%) .

ووفقاً لحجر فإن التذبذبات الكبيرة والمفاجئة في الموقف النهائي للموازنة تعكس مدى ركاكة وضعف العوامل التي تحكم كلاً من السياسة المالية والموازنة العامة ، حيث تستند خزينة الدولة بدرجة أساسية على الإيرادات النفطية والتي تحكمها عوامل خارجية لا تستطيع الحكومة التحكم فيها وهذا ماجعلها عرضة لتقلبات حادة حسب وضع أسعار النفط في السوق الدولية وبالأخص في ظل التدني الكبير في حجم الأوعية الإيرادية غير النفطية بسبب استمرار الضعف في الهيكل الإنتاجي ومحدودية جهود الحكومة في تحسين تحصيل مستحقات الخزانة العامة وتفشي ظاهرة الفساد .

قطاع البناء والتشييد يجتذب تمويلات بـ 24.3 مليار ريال

خاص/الثورة

اجتذب قطاع البناء والتشييد تمويلات مصرفية خلال الثمانية الأشهر الأولى من العام الجاري 2012م نحو 24 مليارا و361 مليون ريال وذلك مقابل 28 مليارا و496 مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن التمويلات المصرفية لقطاع البناء والتشييد شهدت انخفاضاً بنحو 4 مليارات و135 مليون ريال .

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع البناء والتشييد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، حيث ارتفعت من 12 مليارا و175 مليون ريال في عام 2004م إلى 17 مليارا و798 مليون ريال في عام 2006م ، ثم قفزت إلى 29 ملياراً في عام 2010م .

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات الجاذبة للتمويلات المصرفية نظرا لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية فيه .

انخفاض ودائع المؤسسات العامة إلى 76.8 مليار ريال

خاص / الثورة

انخفضت ودائع المؤسسات العامة لدى المصارف التجارية والإسلامية في شهر أغسطس 2012م إلى 76 مليارا و869 مليون ريال مقارنة مع 77 مليارا و877 مليون ريال في يوليو 2012م .

وأظهرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن ودائع المؤسسات العامة انخفضت بنحو مليار ريال .

وكانت ودائع المؤسسات العامة قد سجلت ارتفاعا كبيرا بلغ ذروته في شهر مارس من العام الجاري 2011م حيث وصلت إلى 107 مليارات و742 مليون ريال غير أنها تراجعت في مايو2011م إلى 86 مليارا و355 مليون ريال .